

أثر موندیال قطر على التنمية والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي (كأس العالم 2022)

The impact of the Qatar World Cup on Development, Trade exchange, economic cooperation

World Cup 2022

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد

عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان.

المستخلص: هدف البحث إلى إلقاء الضوء على موندیال قطر 2022م كأس العالم، وأثره على التنمية والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، وإبراز الدور المتعاظم الذي لعبته دولة قطر في تجسيد اللوحة البارعة، والتصاميم الهندسية والمعمارية التي أبهرت وأدهشت دول الغرب والشرق ودول أوروبا والعالم بأجمعه، كما تكمن المشكلة في التحدي الأكبر والعقبة الكبرى التي تواجه قطر في هذا الموندیال الذي يقام لأول مرة في الشرق الأوسط وبالذات في أصغر دولة في الخليج العربي والعالم العربي الاسلامي، استخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي النظري، ومن خلال التحليل النظري للبحث خرج البحث بأهم نتائج وهي أن دولة قطر قد نجحت في أن تصبح أكبر مركزاً تجارياً عالمياً، ترسيخ أركان التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والانفتاح الاقتصادي العالمي، استطاعت قطر تحقيق تنمية مستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030م في كافة القطاعات الاقتصادية السياحة والنقل والطرق والاتصالات وال عمران والبنى التحتية، تحقيق التعاون في الاقتصاد العالمي الذي أثرت عليه جائحة كورونا كوفيد 19، والحرب الروسية الأوكرانيا، كما أوصى البحث بأهم توصية أن تستمر قطر في التعاون والتبادل التجاري والاستثماري والتتويج بوسام الانجاز الذي منحه العالم لها في نجاح موندیالها.

الكلمات المفتاحية: موندیال قطر، التنمية المستدامة، التبادل التجاري، التعاون الاقتصادي، كأس العالم 2022 .

Abstract:

The aim of this research is to shed light on Qatar World Cup 2022 , its impact on development, trade exchange, economic cooperation, and to highlight the growing role played by the State of Qatar in the embodiment of the skillful painting of the engineering, architectural designs that dazzled and astonished the countries of the West and East, as well, the European countries and the whole world, the biggest challenge and the major obstacle facing Qatar in this World Cup, was that it is the first time that the World Cup has been held in the Middle East, especially in the smallest country in the Arab Gulf and the Arab-Islamic world. The largest global trade center, consolidating the pillars of economic cooperation, trade exchange, global economic openness. Qatar has been able to achieve sustainable development in accordance with Qatar National Vision 2030 in all economic sectors, tourism, transportation, roads, communications, urbanization and infrastructure, achieving cooperation in the global economy affected by the Corona Coved 19 pandemic, the Russian-Ukrainian war. The research also recommended that Qatar should continue in cooperation, trade, investment exchange, it was crowned with the Medal of Achievement awarded by the world for its success in World Cup from start to finish.

Keywords: Qatar World Cup, Development, Trade exchange, Economic cooperation, World Cup 2022.

مقدمة:

كان التحدي الأكبر، والحلم الواعد، أن تتطلع دولة صغيرة في مساحتها وعدد سكانها، ولكن كبيرة بشعبها وثقافتها وتراثها ومعتقداتها ووعي شعبها، أن تدهش العالم بأكمله، لما قامت به من تجهيزات واعدادات أبهرت كل دول العالم، وبالذات دول الغرب والشرق ودول أوروبا التي كانت تستهين بالوطن العربي الاسلامي والافريقي، كما نؤكد أن دولة قطر أكثر دول العالم استقراراً اقتصادياً، وقد نافست دولة قطر في انتخابات كأس العالم 2010م، وحظيت بتأييد، وقد رصدت دولة قطر آنذاك لتكلفة كأس العالم 65 مليار دولار، ومن ثم بعدها في موندنال كأس العالم 2018م في روسيا حيث كانت تكلفة الموندنال 14 مليار دولار، وفي الانتخاب والتصويت فازت قطر باستضافة موندنال كأس العالم 2022، حيث كانت دولة قطر على قدر التحدي وتحملت الاعداد والتجهيزات لاستضافة كأس العالم برغم الشائعات التي كانت تنشر أن دولة قطر دولة صغيرة ومناخها غير ملائم لأندية الدول الكبرى المشاركة.

بالاضافة إلى الصراع والحصار والعزلة التي ضربت عليها، استطاعت قطر أن تخوض التحدي بكل صلابة وجسارة ولاتأبه إلى المناوشات، كما استطاعت أن تربط جسور التواصل والتعاون مع جميع دول العالم بحنكة واقتدار، وتقود أواصر الصداقة والتبادل التجاري وتقنع كل دول العالم بالعلاقات الدولية المتميزة، عبر السياسات الخارجية التي تحترم وتراعي حقوق الآخرين بكل ثقة، وتميزت العلاقات الخارجية بالمرونة والتعاون وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، فيعتبر ما قدمته دولة قطر من اعداد مفخرة وعز للعرب والافارقة والاسلام، حيث أصبح حديث العالم وحدث تاريخي رسمته قطر بأحرف من نور وتاريخ تليد مجد الأمة العربية والأفريقية والوطن العربي، وما فعلته قطر من ابداع وتميز ابهرت وادهشت به العالم كله.

أولاً: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

مشكلة البحث: تكمن المشكلة في التحدي الأكبر والعقبة الكبرى التي تواجه قطر في هذا الموندريال الذي يقام لأول مرة في الشرق الأوسط وبالذات في أصغر دولة في الخليج العربي والعالم العربي الاسلامي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث لما قدمته قطر من انجاز واعجاز للوحة البارعة التي رسمتها قطر والتحدي الأكبر، وتفعيل اقتصادات البلدان العربية والافريقية والوطن العربي، وأيضاً العالم أجمع، ونستطيع أن نقول أن ما جسده قطر يعتبر أنعاش للاقتصاد العالمي، وخروج الاقتصاد العالمي من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش، وتقوية النشاط والتبادل التجاري، وهذا ظهر جلياً في انعاش اقتصاديات دول عربية كالأردن ولبنان وبقية الدول الأخرى، ويمكن القول حسناً صنعت قطر.

تساؤلات البحث: ماذا أضاف موندريال قطر 2022م كأس العالم إلى حركة التجارة والتبادل التجاري مع دول العالم والوطن العربي والشرق الأوسط ودول الخليج؟ هل سيضيف موندريال قطر 2022م كأس العالم إلى زيادة معدلات التنمية المستدامة؟ هل سيسهم موندريال قطر 2022م كأس العالم في رؤية مستقبلية مشرقة؟ هل موندريال قطر 2022م كأس العالم سينعش الوضع الاقتصادي العالمي وبالاخص الوطن العربي والافريقي والاسلامي؟

أهداف البحث:

1/ إبراز الوجه المشرق لدولة قطر والوطن العربي والافريقي والاسلامي.

2/ معرفة ما سيضيفه موندريال قطر 2022م كأس العالم للرؤية المستقبلية لدولة قطر والبلاد العربية والاسلامية.

3/ التعريف بالاضافات والتأثيرات التي يحدثها موندريال قطر 2022م كأس العالم في التنمية المستدامة واقتصاد قطر، واقتصادات دول الوطن العربي والخليج ودول افريقية والعالم الاسلامي.

4/ توسيع دائرة التبادل التجاري وانفتاح العالم الغربي والشرقي والاوروبي على دول الخليج العربي والعالم العربي والأفريقي والاسلامي.

5/ تعريف العالم بالتعامل الاخلاقي والانساني والكرم وحسن الضيافة والأمن والأمان في الدول العربية والخليجية والافريقية واحترام الحريات وحقوق الآخرين بغض النظر عن معتقداتهم وافكارهم وديانتهم، مع احترام معتقدات وأخلاق وسلوك البلد المستضيفة.

فروض البحث:

1 / هناك علاقة ذات دلالة بين موندريال قطر 2022م كأس العالم والتبادل التجاري الدولي.

2 / توجد علاقة ذات دلالة بين موندريال قطر 2022م كأس العالم والرؤية المستقبلية والتنمية المستدامة (رؤية استراتيجية قطر 2030م.

3 / هناك علاقة ذات دلالة بين موندريال قطر 2022م كأس العالم والتعاون الاقتصادي والانفتاح العالمي.

4 / هناك علاقة ذات دلالة بين موندريال قطر 2022م كأس العالم واحترام حقوق ومعتقدات الآخرين والأمن والأمان وحسن الضيافة.

منهجية البحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي والتحليل النظري الواقعي ووجهة نظر الخبراء والمحللين ذوي الاختصاص.

أدوات ووسائل جمع بيانات البحث: المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات، والشبكة العنكبوتية، والجزيرة نت، واءاء المفكرين والخبراء والعلماء والاختصاصيين، والمسؤولون.

حدود البحث: الحدود المكانية: دولة قطر والوطن العربي، ودول الخليج، الدول الافريقية والاسلامية، والحدود الزمانية: 2022م.

تبويب البحث: يتناول البحث أولاً الاطار المنهجي والدراسات السابقة، وثانياً الاطار النظري، وثالثاً الدراسة التحليلية النظرية من واقع البيانات والمشاهدة والملاحظة.

الدراسات السابقة: أن هذا الموضوع هو حدث الساعة، والشاغل الأكبر الذي شغل العالم بأكمله وأحدث ضجة وهزة كبرى لفتت أنظار العالم كله نحو دولة قطر التي تحملت هذا العبء وازهلت كل دول العالم لما قامت به من مجهودات وأعمال طفرة ونقلة تحولت بها نظرة العالم الدونية وتحت الدونية إلى الدول العربية ودول الخليج العربي بحيث تغيرت النظرة إكبار وإعجاب حولت المنظومة الدولية إلى مسار آخر تغيرت فيه أفكار شعوب العالم بما رآته وشاهدته من فن معماري ولوحة ابداعية جسدتها دولة قطر على أرض الواقع، ويظهر ذلك جلياً بالثوب الزاهي الذي لبسته أرض دولة قطر من تغير للبنية التحتية والمعمار الهائل الذي انجزته في فترة أربع أعوام وفق رؤية مستقبلية ثابتة جعلت قطر محط أنظار الشعوب المتقدمة والنامية، وكذلك استطاعت تغير نظرة أعظم وأكبر الدول بما صنعتته قطر من تقدم وابداع تكنولوجي، وثقافة لم يعرفها العالم من تجسيد روح الصداقة والاءاء والمحبة والسلام وحب

الأخرين وحفظ حقوقهم واحترامهم، نستطيع أن نقول أن دولة قطر حسناً فعلت بكل صدق وحياد وثبات وجدارة وصمود وتحدي بكل أدب واخلاق.

ثانياً: الاطار النظري والمفاهيمي

السياسة الاقتصادية التي أنتهجتها قطر بكل فروعها التجارية والمالية، هي سياسة الانفتاح العالمي، وخلق روح التعاون والتبادل التجاري في كافة الانشطة الاقتصادية، وقطعت على نفسها عهداً أن تعمل في صمت وتخرج للعالم بهذا الثوب القشيب، وهذا يعتبر من أقوى أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية في الرؤية بعيدة المدى، بحيث تلعب دولة قطر دور مهم في القضاء على الظواهر السالبة، وتشجيع الاستثمار وتفعيل النشاط الاقتصادي العالمي، وخلق ظروف اقتصادية تتلاءم وتتكيف مع الأزمات الاقتصادية كأزمة البطالة والفقر، وضعف الناتج المحلي، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وخفض معدلات التضخم، وإيجاد وسائل ناجعة لمكافحة الركود التضخمي والكساد والازمات الاقتصادية الأخرى، وقد كان موندبال قطر 2022 بمثابة نفخ الروح والجرعة الأنعاشية لاقتصاد تناوشته الأزمات والخروج بالاقتصاد العالمي من مستنقعات وبؤر انتكاسات الاوضاع الاقتصادية، وماتم في كأس العالم قطر 2022 يعتبر نقلة نوعية، وانتهجت قطر توجه ونهج جديد في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، وتهيئة فرص جديدة وبدائل اقتصادية ومالية أخرى، ومنها ما هو صالح لهذا الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وعليه سوف نستعرض السياسات المالية وأنواعها وأهدافه وأدواتها كما ينبغي أن يكون ذلك وفق معطيات وأدوات حديثة، والسياسة المالية Fiscal Policy : تُعرف السياسة الماليّة على أنّها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التّضخّم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديٍّ

مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أما في حالات التوسع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النمو الاقتصادي المُتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانية، وأيضاً حتّى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكلٍ مستقلّ عن السياسة النقدية التي تُحاول تحقيق نفس الأهداف من خلال التحكّم فيعرض النقود(أحمد، 2009)

أهداف السياسة المالية: السياسة المالية تسعى لتحقيق الأهداف التالية(المسيّر، 1990، ص 22)

1. التوازن المالي : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة، من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2. التوازن الاقتصادي : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

3. إن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+صافي الإنفاق الخارجي). وبمعنى آخر: إدارة الطلب الكلي الفعلي والسيطرة علي تقلباته وبما يمكن من تحقيق المستوى المرغوب للطلب الكلي اللازم لتحقيق الدخل التشغيلي الكامل لمواد المجتمع(عناية، 2006)

أدوات السياسة المالية: Financial Policy Tools

وتتمثل أدوات السياسة في الإنفاق الحكومي والإعانات والضرائب، ويؤدي تغيير أي منها إلى تغيير مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

وقد يؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية علي الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظيف. ولذا يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظيف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي(أحمد، 2009)

ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم(عناية، 2006)

حيث يجب أن يتراوح النمو الاقتصادي ما بين 2% إلى 3% سنوياً، وأن تكون معدلات البطالة الطبيعية من 4.7% إلى 5.8%، كما يجب أن يكون التضخم في مستواه الطبيعي وهو 2%، ومن الأدوات المستخدمة في السياسات المالية ما يأتي(دراز، 2002):

الضرائب: تتضمن الضرائب كلاً من الدخل والمكاسب المالية التي يتم الحصول عليها من الاستثمارات، والعقارات، والمبيعات، حيث توفر الضرائب الدخل الذي يمول الحكومة، إلا أنها غير مرغوبة لدى معظم الناس، وذلك لأن العديد من الجهات الخاضعة للضريبة تمتلك دخلاً منخفضاً لا يمكنها من دفع الضرائب المستحقة .

الإنفاق الحكومي: يشمل ما انفقته دولة قطر في الإعداد والتحضير لموندوبال قطر 2022م من مبالغ تجاوزت 200 مليار دولار، حيث تعد أول تكلف كبيرة على مدى قيام كأس العالم في عام 1934م، وهي تعادل ما تم انفاقه على 21 موندوبال سابق وكان نقطة تحدي للعالم، وذلك بخلاف ما تم انفاقه على الصعدين المحلي والدولي، من الإعانات ومدفوعات التحويل؛ كبرامج الرعاية الاجتماعية، ومشاريع الأشغال العامة، والرواتب الحكومية، إذ يذهب جزءاً من الميزانية في الحكومات الفيدرالية إلى برامج المعونات الاجتماعية، حيث إنه كلما تقدم السكان في السن كلما ارتفعت تكاليف الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي الخاصة بهم الإنفاق الحكومي يعني بإنفاق الدولة على السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية (الدبابات-الطائرات) والإنفاق على المرافق والخدمات العامة (الطرق – بناء السدود) ومرتببات القضاة، وضباط الجيش، ورواتب وأجور الموظفين العاملين في الوزارات والهيئات،(المسير، 1990، ص 22) وما إلى ذلك، ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار، وتتضمن الضرائب كلا من الضرائب المباشرة وهي التي تفرض على دخول الأفراد. والضرائب الغير مباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات¹. نجد أن أهم أنواع أدوات السياسة النقدية تتمثل في الأتي: أ/ أدوات عامة هي عمليات السوق المفتوحة، وآليات سعر الخصم، والرقابة على الاحتياطي القانوني. ب/ الأدوات الاختيارية فتشمل الرقابة على المتطلبات الحدية لسوق السندات، والرقابة على الائتمان الاستهلاكي والعقاري، وتعليمات كيو (Q)، والإقناع الادبي، وإصدار التوجيهات المباشرة (عبدالله، 2003) والسياسة النقدية تعمل جنباً إلى جنب مع السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية تفادياً لظاهرة التضخم. وكذلك نجد أن أهم أهداف المالية العامة تتمثل في الأتي: 1/ ضبط الاستهلاك. 2/ تعبئة المدخرات. 3/ توجيه الإنفاق العام، الإنفاق العام ذو أهمية خاصة، وإحتل مكاناً بارزاً في الدراسات المالية، ليس لأنه وسيلة لاشباع

الحاجات العامة فحسب, بل لأنه السبب الوحيد الذي ركزت عليه النظرية التقليدية لحصول الدولة على الإيرادات العامة, كما أنه أداة من الأدوات المالية الأخرى, ودوره واضح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إرتبط الفكر التقليدي في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة, التي تتميز نفقاتها أولاً بضالة حجمها, أي ضرورة حصر الانفاق العام, وتقييده في أضيق الحدود وتحجيمه, ولعل فكرة الاقتصادي (ساي) وعبارته المشهورة: (إن أفضل النفقات أقلها حجماً) هي خير ما يعبر عن هذا الاتجاه. وثانياً حياد تلك الانفاق العام, وأن لا يؤثر في التوازن الاقتصادي القومي, ولا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة (فرهود, 1981, ص 18)

الانفاق العام: هو مبالغ نقدية تدفع من خزانة عامة لاشباع حاجات عامة ويشتمل هذا المفهوم على ثلاثة عناصر هي: 1/ مبالغ نقدية. 2/ تدفع قيمة الانفاق من خزانة عامة 3/ الهدف اشباع حاجات عامة تحقق منفعة عامة لا يتمتع بها فرد بعينه أو جهة بعينها, وهذا يقتضي الاقتصاد الترشيدي في الانفاق العام بمعنى عدم التوسع فيه. والتمسك بحياد الانفاق العام وحصره في تمكين الدولة من القيام بنشاطها (المسيّر, 1990, ص 104)

آثار السياسة المالية: تختلف آثار السياسة المالية بناءً على التوجّهات والأهداف الأساسية لمواضعها, حيث تختلف تأثيراتها من فئة إلى أخرى في المجتمع, ومن أهم تلك الآثار ما يأتي :

1- تأثير التخفيض الضريبي على الطبقة الوسطى, والتي عادةً ما تكون أكبر مجموعة اقتصادية في الدولة, حيث تضطر هذه الفئة إلى دفع ضرائب أكثر من الطبقات العليا الأكثر ثراءً في حالات التدهور الاقتصادي وارتفاع الضرائب (شامية, 1991, ص 190)

2- تسبب السياسات المالية التوسعية في زيادة العجز, وبالتالي التقليل من النمو, واتباع سياسات التقشّف.

3- تسبب ارتفاع الأجور في حدوث التضخم, وبالتالي محاولة تقليص الاقتصاد وإلحاق الضرر بالاقتصاد الكلي في البلاد.

4-مزايدة المستثمرون على العملة المحليّة، وبالتالي ارتفاع تكلفة التصدير بشكل أكبر من الاستيراد، ممّا يُسبّب التحوّل إلى شراء المزيد من السلع الأجنبيّة، وانخفاض الطلب على السلع المحليّة، وبالتالي حدوث خلل في التوازن التجاري(عبدالله، 2003)

قواعد الانفاق العام: 1/ قاعدة المنفعة القصوي. 2/ قاعدة الاقتصاد وعدم التبذير.

عوامل الانفاق العام: هي كالآتي: 1/ اشباع حاجة عامة 2/ مستوي النشاط الاقتصادي. 3/ مقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة.4/ حتمية المحافظة على قيمة النقود.5/ المنفعة الجماعية العامة(المسيّر، 1990، ص54)

الاسباب الظاهرية لازدياد الانفاق العام: هناك أسباب ظاهرية لازدياد الانفاق العام هي:

1/إنخفاض قيمة النقود (التضخم) . 2/ التغيير في القواعد المالية للحسابات الحكومية. 3/ إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد الولايات يؤدي الى الانفاق العام.(المسيّر، 1990، ص 29)

الاسباب الحقيقية لازدياد الانفاق العام: هناك أسباب حقيقية لازدياد الانفاق العام هي كالآتي:

1/ أسباب إدارية. 2/ أسباب اقتصادية. 3/ أسباب إجتماعية. 4/ أسباب سياسية. 5/ أسباب مالية . 6/ أسباب أمنية ودفاعية (شامية، 1991، ص 205).

في اعتقادي أن ما تم في قطر يعد ملحمة اقتصادية كبرى، وتميز في كافة الأصعدة، حيث استضافة دولة قطر جمع غفير من الزوار والسواح في هذه التظاهرة العظيمة، حيث بلغ عدد الوافدين إلى قطر ما يفوق 1700000 نسمة، وشهد فعاليات البطولات أكثر من ثلاثة مليون مشاهد ومشاهدة، وكل هذا الكم الضخم من البشر مارسوا حياتهم الاقتصادية بكل رفاهية، وحدث انصهار وتمازج، وهذا التوافد يكاد يقترب من العدد الذي يصل إلى الأراضي المقدسة

لأداء فريضة الحج، وبالتالي تعتبر هذه مناسبة تجمع وتحشد عدد كبير من جميع دول العالم، مما يترتب عليه تفعيل الأنشطة الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية ومكسب اقتصادي كبير.

ثالثاً: الدراسة التحليلية النظرية:

ما قامت به دولة قطر من أعمال تحضيرية لاستضافة كأس العالم 2022م بتكلفة باهظة بلغت 220مليار دولار كان لها ما بعدها من تنمية، ورؤية استراتيجية تخطيطية رؤية بعيدة المدى، تعكس الفكر الثاقب، والنظرة البعيدة لما تؤول إليه قطر مستقبلاً، وهذا إن دل إنما يدل على الفهم العميق لعكس وجه قطر المشرق الواعد لعالم اليوم، وهذه التكلفة لاستدامة التنمية في قطر وفق استراتيجية 2030م، وقد لاحظناه في المباني والعمران والبيئة والخضرة وتغير المناخ والتكيف البيئي، والتطور في قطاع النقل والاتصالات، وأيضاً في قطاع السياحة بتطوير وتحديث الارث التراثي التاريخي، والمواقع التراثية وصون التراث الثقافي المادي وغير المادي بما لايحفظ لدولة قطر تاريخها ومجدها التليد، وظهر ذلك جلياً في التصاميم الهندسية والمعمارية في الاستادات والملاعب الرياضية الثمانية حيث عكست لوحة بارعة للفن العربي، وكذلك التصميم الرائع والبديع لوسيلة النقل الحديثة والمتصالحة مع البيئة مترو الانفاق وروعة التكنولوجيا المتسارعة تحت الأرض على 100 متر داخل الأرض. والتقدم في الاتصالات في الشبكة العنكبوتية 5جي وغيره من التطور الهائل. والتطور في المباني الشاهقة التي صنعت من قطر دولة العمران والحضارة والثقافة والرياضة، وقد عملت قطر في مجال سوق العمل أتاححت الفرص لاستيعاب الكوادر البشرية من كافة الدول، وتنشيط سوق العمل وخفض معدلات البطالة، وقد كانت بطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) وتستضيفها قطر على مدى 29 يوماً توافد على قطر أكثر من 1.7 مليون زائر للدوحة، حيث يبلغ زوار قطر أكثر من نصف سكان البلاد في أكثر الأيام ازدحاماً في أول موندیال يقام بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، ويقدر

الفيفا بأنه من الممكن أن يسعى نحو 40 مليون شخص لزيارة قطر بعد انتهاء البطولة. (الجزيرة، نت) ، ويقام موندیال قطر 2022 في الفترة من 20 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 18 ديسمبر/كانون الأول المقبلين في 8 ملاعب صُممت وفق أعلى المعايير العالمية، وكما يقول الدكتور سهيل محمود، المحلل السياسي المستقل الذي يقيم في مدينة تشابل بكالورينا الشمالية، أن ملايين كثيرة سيتعرفون بشكل أفضل على قطر عبر وسائل الإعلام المطبوعة وشبكات الإذاعة والتلفزيون، ومن منشورات التواصل الاجتماعي التي ستصدر عن المشجعين والفرق المشاركة، والصحفيين المتواجدين في قطر. وتشير التقديرات إلى أن حجم إنفاق قطر للإعداد لكأس العالم يبلغ 200 مليار دولار. (الجزيرة، نت)، ويرى محمود الذي تلقى تعليمه العالي في الولايات المتحدة وقام بالتدريس نحو 33 عاماً في جامعات مختلفة في باكستان والولايات المتحدة- أن استضافة كأس العالم تعد جزءاً من رؤية قطر الوطنية 2030، وهي مبادرة حكومية لتحويل قطر إلى مجتمع عالمي وتوفير مستوى معيشة أعلى. (الجزيرة، نت).

ويقول في تحليل نشرته مجلة "ناشونال إنترست (The National Interest)" الأميركية إن خطط التنمية الدولية المرتبطة برؤية قطر الوطنية 2030 تشمل مشروعات ذات صلة مباشرة بكأس العالم، وتهدف إلى تعزيز الاستمرارية لما بعد البطولة.

وقامت قطر ببناء المرافق الأساسية الضرورية لاستضافة نحو 1.3 مليون زائر أثناء فعاليات البطولة التي تستغرق شهراً، وهو رقم يبلغ نحو نصف عدد سكان قطر، وبالإضافة إلى بناء ملاعب على أحدث طراز، أنشأت قطر شبكة مترو حديثة، ووسعت نطاق مطارها، وشيدت مناطق جديدة داخل العاصمة الدوحة. (الجزيرة، نت)

وعما تتوقعه قطر من بطولة كأس العالم، يقول محمود الذي عمل مستشاراً للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للحفاظ على

الطبيعة- إن صادرات النفط والغاز تعد ركيزة اقتصاد قطر، التي تمتلك ثالث أكبر احتياطي غاز طبيعي في العالم، وتعد من أكبر الدول المصدرة للنفط.(الجزيرة، نت)، ورغم أن الموارد الطبيعية أسهمت في رخاء البلاد، فإن قوى السوق التي تهيمن على صادرات المواد الهيدروكربونية تسفر عن تقلب في الإيرادات؛ وبالتالي تهدف قطر إلى زيادة حجم اقتصادها الذي لا يعتمد على الطاقة، حيث تطمح إلى أن تصبح مركزاً تجارياً وسياحياً في المنطقة، وتعد استضافة كأس العالم أمراً أساسياً لتحقيق هذا الطموح؛ ففي الفترة بين 2013 و2018 نقص نصيب المواد الهيدروكربونية في إجمالي الناتج المحلي من 55% إلى 39%؛ مما يعكس زيادة الإنفاق المرتفع المرتبط بالاستعدادات لكأس العالم، ودعمت البطولة التطورات في القطاعات الحيوية غير المرتبطة بالطاقة، وسيكون نموها المتواصل أولوية بالنسبة لقطر بعد نهاية كأس العالم.(الجزيرة، نت)، وكذلك من الفوائد المتوقعة من وراء كأس العالم، فإن الفعاليات الرياضية الدولية الكبرى تحقق للأسف مردودات سيئة بالنسبة لاستثمارات الدولة المضيفة لها، وتشير التوقعات إلى أن اقتصاد قطر سينمو بنسبة 3.4% عام 2022 و2023، بفضل زخم كأس العالم، ولكنه سينخفض إلى 1.0% بحلول عام 2024 ، وأيضاً على الرغم هذه المخاوف، فإن قطر أنشأت المرافق بصورة إستراتيجية لكي تفيد الاقتصاد بعد كأس العالم، ومن المحتمل أن يؤدي استثمار قطر المستمر في تحديث مرافقها إلى توسيع نطاق مبادرات النقل والتجارة والاقتصاد.(الجزيرة، نت)..

ومن المقرر أن تعزز قطر قوتها الناعمة، وإعادة تحديد تأثيرها ومكانتها ووضعها ومرافقها وأهداف سياستها الخارجية، وستستفيد البلاد اقتصادياً من كأس العالم، ولكن من المتوقع أن يضيف الحدث 17 مليار دولار لاقتصاد قطر، وتشير توقعات أخرى إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي القطري سيوفر فرصة دخل بقيمة 4 مليارات دولار من وراء إنفاق السائحين في الشرق الأوسط.(الجزيرة، نت)، وذكرت وكالة الأنباء القطرية مؤخراً أنه من المتوقع أن

تبلغ الإيرادات المالية المباشرة من كأس العالم 2.2 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل الإيرادات الاقتصادية طويلة المدى في الفترة من 2022 إلى 2035 إلى 2.7 مليار دولار، إذ من المتوقع ازدهار إيرادات السياحة القوية أثناء بطولة كأس العالم وما بعدها، وتهدف قطر إلى تحويل مرافق كأس العالم إلى مجتمعات ومدارس ومستشفيات جديدة، وكذلك إلى نقاط انطلاق لتدفقات السياحة. وتتصور رؤية قطر الوطنية 2030 اقتصاداً متنوعاً يقوم فيه القطاع الخاص بدور بارز.

كما أفاد مزارع أردني أنه لم يكن يتوقع أن ينعكس موندوبال كأس العالم في قطر على منتجات مزرعته بشكل إيجابي، وذلك بعدما تلقى طلباً خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي من شركة زراعية لزراعة أصناف محددة من الخضروات، وبمواصفات معينة لتصديرها للدوحة.

وأضاف أن الطلب على الخضروات المنتجة -حسب طرق الزراعة المائية والتميزة بخصائصها الغذائية والبعيدة عن المبيدات الكيماوية- لاقى ارتفاعاً من قبل المصدّرين لقطر، مع توافد جماهير كأس العالم لحضور المباريات.

وشارك المزارع في فعاليات اقتصادية وتجارية متعددة حصلت على عطاءات إنشائية أو تقديم خدمات لوجستية وتجهيزات للملاعب، وفرق أمنية تشارك بحفظ الأمن وتأمين حماية الجمهور بالملاعب القطرية.

ووفق أرقام رسمية، فإن صادرات الأردن من المنتجات الزراعية تجاوزت حاجز الـ 1700 طن شهرياً منذ بداية العام 2022، في حين كانت تتراوح حول 1500 طن شهرياً خلال العام الماضي 2021، ويتم التصدير من خلال البرادات عبر النقل البري، والطيران التجاري. (الجزيرة، نت).

التبادل التجاري في جودة المنتجات الزراعية والغذائية

سجل حجم التبادل التجاري بين الأردن وقطر ارتفاعاً خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 63%، -حسب مختصين- متجاوزاً 105 مليون دينار (148 مليون دولار)، في حين سجل خلال الفترة ذاتها من العام الماضي 64 مليون دينار (90 مليون دولار).

كما سجل الميزان التجاري بين البلدين ارتفاعاً بنسبة 10%، وارتفعت الصادرات الأردنية لقطر خلال الأشهر الـ 8 الأولى من 2022 بنسبة 43% مسجلة زيادة من 52 إلى 74 مليون دينار (73 – 104 مليون دولار). (الجزيرة، نت)

ويشير ارتفاع الصادرات الأردنية لقطر إلى مدى جودة وإتقان تلك الصادرات وقبولها لدى المستهلك القطري، إضافة لترويج وتسويق الصناعات الأردنية لدى جمهور كأس العالم، الذي تجاوز المليون من جميع أنحاء العالم، خاصة المنتجات الغذائية والخضروات والفواكه وزيت الزيتون الأردني، حسب الحسامي.

وخلال العام الماضي 2021 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 115 مليون دينار (162 مليون دولار)، وسجلت الصادرات الأردنية نحو 91 مليون دينار (128 مليون دولار)، وتعمل الغرف الصناعية والتجارية الأردنية لزيادة التعاون والتبادل التجاري مع قطر؛ من خلال الزيارات المتبادلة بين المعنيين من كلا البلدين، وجذب مزيد من الاستثمارات القطرية للمملكة الأردنية.

وخلال السنوات العشر الأخيرة سجل حجم التبادل التجاري بين عمان والدوحة نحو 627 مليون دولار، وبلغت الصادرات الأردنية منها حوالي 420 مليون دولار، في حين بلغت المستوردات حوالي 230 مليون دولار.

وتصدّر الأردن لقطر الخضروات والفواكه، واللحوم والدواجن والأجبان والألبان الطازجة ومشتقاتها، والحبوب والتمور والزيوت والسمنة وغيرها من الأصناف،

بينما تستورد الأردن من قطر المواد الكيماوية المتنوعة، وقوالب الألمنيوم وقضبان الحديد والأسمدة الكيماوية والأسمدة العضوية والمحاصيل الطبية، إضافة إلى سلع ومنتجات غذائية.

وقال رئيس الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضروات والفواكه إن الطلب القطري على منتجات الخضروات والفواكه الأردنية ارتفع خلال الفترة الماضية مع انطلاق مباريات الموندريال وتدفق المشجعين، مما انعكس بشكل إيجابي على المزارع الأردني، مؤكداً جودة المنتجات الأردنية الزراعية والغذائية. (الجزيرة، نت).

و كما أضاف أن المنتجات الأردنية تلقى طلباً وقبولاً من قبل القطريين، وتتوافر بالأسواق القطرية العديد من أصناف الخضروات والفواكه الأردنية المتميزة بجودة إنتاجها، وأشار إلى أن تصدير المنتجات الخضرية تواجه تحديات؛ من أبرزها: التصدير عبر الطائرات، مما يرفع من تكاليف النقل على المنتجات الأردنية، لافتاً إلى أن المنتجات الأردنية تتمتع بمواصفات زراعية وإنتاجية عالية الجودة.

التعاون الاقتصادي:

حسب وجهة نظر اقتصاديين ورجال أعمال؛ فقد حققت قطاعات اقتصادية وخدمية انتعاشاً مع بطولة كأس العالم المقامة بقطر، وانعكس الموندريال بشكل إيجابي على قطاعات اقتصادية متنوعة، خاصة الزراعية والمنتجات الغذائية؛ لتعلقها بالوجبات الغذائية والمأكولات المقدمة للمشاركين بكأس العالم، والاعتماد على السوق الأردني، ضمن أحد المصادر الغذائية المهمة لقطر.

ويرى الخبير الاقتصادي حسام عايش أن الأردن استفاد من تنظيم كأس العالم من جوانب عدة؛ وأبرزها: تقديم خدمات أمنية ولوجستية كبيرة.

وقدّمت شركات ومصانع خدمات لوجستية لتجهيز الملاعب وغرف الملابس وغيرها، وحقق الناقل الوطني -طيران الملكية الأردنية- ومطار الملكة علياء الدولي زيادة في حركة النقل الجوي، مما انعكس على ارتفاع أرباح شركة المطار، مما ينعكس على إيرادات الخزينة العامة بشكل إيجابي.

إضافة لذلك يتوقع أن يمرّ من عمّان "ترانزيت" إلى الدوحة ما يقارب مليون زائر، وقد يبقى بعضهم في الأردن أيامًا، مما سيسهم في انتعاش الحركة السياحية، مع زيادة في رواد المطاعم والمقاهي التي حققت مردودًا جيدًا بزيادة مرتادها لحضور مباريات كأس العالم.

ويرى عايش أن العوائد على الأردن من كأس العالم متعددة ومتنوعة، وتتعلق تلك العوائد بالجهات والأفراد والمؤسسات التي استفادت منها، لكن تبدو الإشكالية أن المواطن الأردني لم يشعر بتلك العوائد بشكل يمسّ شؤون حياته.

وشهدت حوالات الأردنيين العاملين في قطر زيادة لهذا العام بنسبة 5%، مرتفعة من 190 إلى 200 مليون دينار (267 – 282 مليون دولار)، خلال النصف الأول من العام الحالي.

التنمية المستدامة:

تشكل استراتيجية التنمية الوطنية الوسيلة التي ستمكّن قطر من ترجمة رؤيتها الطموحة إلى واقع ملموس، ومن توفير مستويات عيش عالية تتيح لمواطنيها، رجالاً ونساءً وشباباً، الاستفادة من إمكانياتهم وتحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

وإذ تؤمّن الإستراتيجية مستويات تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية مستدامة، فهي ستعود بمنافع ملموسة على جميع القطريين وفي جوانب حياتهم اليومية كلها.

رؤية قطر الوطنية 2030، تم تحديد ورسم مساراً واضحاً لتحقيقها من خلال إعداد استراتيجية تعتمد نهجاً تدريجياً، وتهدف إلى تحويل كلاً من أهداف هذه الرؤية إلى واقع ملموس لقطر.

وهذه الخطة تتمثل في استراتيجية التنمية الوطنية، التي ستضع التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية للبلاد في السنوات المقبلة، وصولاً إلى تحقيق المزيد من الإزدهار فيها مستقبلاً. إن أحد الأهداف الرئيسة لاستراتيجية التنمية الوطنية هو وضع الاطار لنمو قطر ومواكبة انتقالها الى تنوع اقتصادها والحد من اتكاله الحصري على قطاعي النفط والغاز. وهذا يستدعي وضع خطة طويلة الأمد لتحقيق الاستدامة، سواء على المستوى الاقتصادي أو في ما يتعلق بالبيئة. وبالتالي، فان استراتيجية التنمية الوطنية تسعى الى تحقيق ارتفاع مطرد في الاقتصاد القطري ولكن مع الحرص على كبح جماح النمو غير المضبوط، وعلى حماية البيئة، بما يضمن الحفاظ على أرض قطر ومائها وهوائها من أجل أجيال المستقبل.

وتركز استراتيجية التنمية الوطنية على التطوير المستمر للبنية التحتية، بحيث تكون ذات مستوى عالمي، وتضمن بقاء قطر وجهة مفضلة للزوار والمستثمرين من المنطقة والعالم كله، وتُمكنها من استضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم في سنة 2022 ، وهو المناسبة التي ستستقطب مئات الآلاف من أنحاء العالم.

تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الى أن تحوّل الى واقع ملموس رؤية قطر الوطنية التي ترسم لقطر مستقبلاً أكثر ازدهاراً حتى مما هي قطر عليه حالياً، وذلك من خلال تركيزها على تعزيز النظام التعليمي وتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية في البلاد، وجعلها في متناول الجميع.

وبالتالي، فان استراتيجية التنمية الوطنية تسعى الى توفير نمط عيش مزدهر لجميع القطريين، والى اتاحة الفرص الى من هم الأكثر حاجة اليها، كالنساء، أو

ذوي الامكانات المادية المحدودة، أو الشباب الذين يستلزم تمكينهم من اداء دور فاعل في بلدهم، دعم حكومتهم ومؤسساتهم الحكومية والقطاع الخاص.

وثمة بُعدٌ رئيسيٌّ آخر لاستراتيجية التنمية الوطنية يتمثل في التركيز على تعزيز مشاركة القطريين في قوة العمل في البلاد، من خلال توفير الأدوات والفرص للمواطنين للمساهمة في اقتصاد البلاد والحصول على وظائف مجزية.

يستند اعداد استراتيجيية التنمية الوطنية الى خبرة وأفكار وحاجات وأحلام كل فئات المجتمع القطري، من الوزارات والادارات الحكومية، مروراً بمؤسسات المجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، وصولاً الى القطاع الخاص والمواطنين العاديين، اذ أن عملية اعداد الاستراتيجية التي تجري بقيادة الأمانة العامة للتخطيط التنموي، يشارك فيها ممثلون لكل من هذه الفئات، يقدمون اقتراحاتهم ويساهمون في بناء استراتيجية صلبة.

وبذلك، تعتمد الأمانة العامة للتخطيط التنموي على المعرفة والخبرة في اعداد خطة كل قطاع تنموي تشمله استراتيجية التنمية الوطنية، وتفسح المجال لكي تكون أصوات الجميع مسموعة خلال عملية الاعداد، وتضمن أن تكون قطر المستقبل ملبّية لطموحات مواطنيها وتطلعاتهم.

بالرغم من كون استراتيجيية التنمية الوطنية خطة لعصرنة قطر وتحديثها، فهي تشدد في الوقت نفسه على صون الثقافة القطرية ودعمها، لجهة تشجيع الطابع المتسامح للمجتمع القطري، وتبني القيم الاسلامية المتمثلة في العدالة والتضامن الاجتماعي وعمل الخير، اضافة الى دعم العادات والتقاليد المتوارثة.

والأهمية التي توليها استراتيجيية التنمية الوطنية للحفاظ على الثقافة القطرية، تنسحب أيضاً على صون الطابع المعماري القطري، ونمط العيش القطري التقليدي.

يعتمد اعداد استراتيحية التنمية الوطنية على مساهمات الادارات الرسمية وموظفي القطاع العام وعلى تعاون هؤلاء في ما بينهم وتبادلهم المعلومات، وكذلك يعتمد على المشاركة القيمة للعاملين في القطاع الخاص، ولأعضاء هيئات المجتمع المدني وللمواطنين القطريين عموماً. وتُشجّع استراتيحية التنمية الوطنية موظفي القطاع العام على تقديم الخدمات للمواطنين القطريين بأفضل ما أمكنهم، وعلى تطوير مهارتهم وقدراتهم لتحسين الخدمات الحكومية.

كما أن هذه الآلية الرائدة في اعداد استراتيحية التنمية الوطنية والتي تقوم على التعاون، تجعل قطر نموذجاً لأفضل الممارسات في هذا المجال على المستوى العالمي، وتبرز أهمية الفاعلية والشفافية في ما بين الجهات الحكومية، وازاء شركاء الحكومة.

إن استراتيحية التنمية الوطنية هي الوسيلة التي ستمكّن قطر من تحقيق الرؤية الطموحة التي تصبو اليها، اذ ستتيح للمواطنين القطريين تحقيق الوطن الذي يحلمون به، وستحسن المناخ الاقتصادي للشركات والمستثمرين والباحثين عن عمل، وتوفّر فرصاً تعليمية أفضل، ورعاية صحية أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً، وخدمات عامة أكثر فاعلية..

وتتيح آلية اعداد استراتيحية التنمية الوطنية الجمع بين أفضل الأفكار النابعة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتضمن مشاركة الجميع في القرار المتعلق بتنمية قطر وتطويرها.

وبشروعها في اعداد الاستراتيحية الوطنية الأولى للتنمية، تكون قطر سرّعت تطويرها ووضعت نفسها على المسار الصحيح نحو نمو ثابت ومطرّد ومدرّوس، بحيث تستمر في تحقيق الانجازات التي تثير اعجاب وتقدير العالم، وتشكّل مصدر فخر واعتزاز للمواطنين القطريين.

قبل إعلان فيفا عن فوز قطر بتنظيم كأس العالم 2022، وفي عام 2008 تحديدًا، أعلنت قطر عن الرؤية الشاملة لتنمية الدولة "رؤية قطر الوطنية 2030"، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى بناء الدولة في "مجتمع متقدم قادر على الحفاظ على تنميته وتوفير مستوى معيشة مرتفع لشعبه"، وكانت الرياضة إحدى الركائز الأساسية لهذا المشروع. كما شملت هذه الرؤية مشروعات ذات صلة مباشرة بكأس العالم، وتهدف إلى تعزيز الاستمرارية لما بعد البطولة.

وتم التخطيط لمعظم مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق هذه، والتي ستستخدم من قبل الفرق والمشجعين في الموندیال، مثل الطرق الجديدة ومترو الأنفاق والمطار والفنادق والمرافق السياحية الأخرى، حتى قبل حصول قطر على حق استضافة كأس العالم.

ووفقًا للبيانات الحكومية وتصريحات المسؤولين، أنفقت قطر نحو 220 مليار دولار على البنية التحتية ومشروعات تنمية عملاقة، وذلك في 11 عامًا منذ فوزها باستضافة هذه البطولة. ومن بين هذه المشاريع تجهيز الملاعب الموندیالية، والبنية التحتية من شوارع وجسور وأنفاق ومسارات للدراجات الهوائية وحدائق عامة ومنتزهات، إضافة إلى إنشاء شبكة سكة حديد لقطارات المترو والترام، إلى جانب الفنادق وأماكن إقامة المشجعين، وتوسعة مطار حمد الدولي، ومشاريع أخرى.

أي أنّ استضافة كأس العالم والمشاريع التي أقيمت تعد جزءًا من رؤية قطر الوطنية 2030، وهو ما أوضحته اللجنة العليا للمشاريع والإرث، المسؤولة عن متابعة ملف استضافة قطر لكأس العالم قطر 2022

وفي تصريحات سابقة أدلى بها لوكالة الأنباء القطرية "قنا"، أكد الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث، حسن الذوادي، الأهمية البالغة لكأس العالم قطر 2022 في إرث دولة قطر، معتبرًا أنّ أهمية هذا الحدث لا تقتصر على مجرد منافسات كرة القدم، وإنما يعد تجسيدًا للأهداف التي أرستها قطر في رؤيتها

الوطنية 2030، ومنها التنوع الاقتصادي ودعم المبادرات البيئية والتنمية البشرية والتطور الاجتماعي.

وفي كلمة له خلال مشاركته في فعاليات منتدى الاقتصاد العالمي، أكد الذواوي أنّ استضافة الموندبال ساعدت في تسريع وتيرة تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030

أكدت العديد من التقارير الصحافية أنّ تكلفة ملاعب موندبال قطر 2022، تتراوح ما بين 7 إلى 8 مليار دولار. وخلال حديثه لبرنامج "بعد أمس" على "الجزيرة بودكاست"، الشهر الماضي، كشف الرئيس التنفيذي لكأس العالم قطر 2022، ناصر الخاطر، أنّ تكلفة المشاريع الخاصة بالموندبال والمصروفات تصل إلى حوالي 8 مليارات دولار.

وقال إن "تكلفة مشاريع الموندبال والمصروفات تصل إلى حوالي 8 مليارات دولار، وهو رقم طبيعي، وأقل من بعض البطولات السابقة، مثل البرازيل وروسيا"، مشيرًا إلى أنّ العائد المادي على الاقتصاد القطري، سيصل إلى 17 مليار دولار، وبالتالي يمثل أكثر من ضعف التكلفة.

تتوقع الحكومة القطرية أن تشهد هذه البطولة توافد ما بين مليون و200 ألف ومليون و700 ألف مشجع إلى قطر. ومن المنتظر أن تبلغ عائدات القطاع السياحي القطري فقط من هذه البطولة مليارات الدولارات، حسب توقعات حكومية وعدد من شركات الأبحاث الاقتصادية.

وتتوقع الحكومة القطرية أيضًا، أن يضيف الإنفاق السياحي والأنشطة الاقتصادية المصاحبة لهذا الموندبال ما يعادل 1.5% إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ويقول صندوق النقد الدولي ووكالة "بلومبيرغ"، إنّ الاقتصاد القطري سيجني عائدات مالية من تنظيم بطولة كأس العالم تقدر بعشرات المليارات من

الدولارات، بما في ذلك قفزة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطر قبل وبعد تلك البطولة العالمية. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو الاقتصادي في قطر 4.4%، مدعومًا ومدفوعًا بالعديد من العوامل الاقتصادية الأساسية، ومنها استضافة الدولة بطولة كأس العالم، وللتخفيف من عدد السيارات في الشوارع، قمنا بتطوير نظام المواصلات العامة بما في ذلك مترو الدوحة، ومسارات جديدة للحافلات، وأنظمة الترام في مدينة لوسيل والمدينة التعليمية. نحن نهدف أيضاً إلى استبدال 25% من الحافلات العامة بحافلات كهربائية بحلول عام 2022 للاستخدام خلال البطولة. ستعمل هذه التقنية على التقليل من الغازات الدفيئة وتلوث الهواء. كما قال نحن نهدف إلى تعويض جميع انبعاثات الغازات الدفيئة، مع تطوير حلول تقلل من البصمة الكربونية في قطر والمنطقة. يمكن تقديم بطولة خالية من البصمة الكربونية عبر اتباع أربع خطوات: التوعية، والقياس، والتقليل، والتعويض. نحن نتقدم بخطوات سريعة في جميع هذه المجالات، ويتم التخطيط لاستغلال حلول الطاقة المتجددة حيثما أمكن ذلك؛ وعليه، تم بالفعل تثبيت الإضاءة التي تعتمد على الطاقة الشمسية في مواقف السيارات والمناطق المحيطة بالاستادات. يتم حالياً اختبار مراقبة جودة التبريد بالطاقة الشمسية في مواقع التدريب. كما تبحث المنظمة الخليجية للبحث والتطوير في كيفية تشغيل أنظمة التبريد بواسطة الألواح الشمسية.

نحن نعمل على إنشاء حدائق جديدة شاسعة في المناطق المحيطة بالاستادات وأماكن التدريب، وسيتم ري هذه المرافق بمياه معادة التدوير. كما تنتج مشاتلنا آلاف الأشجار، وقد اخترنا نباتات ذات استهلاك منخفض للمياه بالإضافة إلى نباتات متوطنة في المنطقة لإنتاج مساحات خضراء مستدامة. مع بداية عام 2020 تمت زراعة 500000 متر مربع من العشب 5000 شجرة 80000 شجيرة في المناطق المحيطة بالاستادات والأماكن العامة في جميع أنحاء قطر.

بفضل خططنا للحفاظ على المساحات الخضراء، استطعنا الحد من استهلاك المياه في تشغيل الاستادات بنسبة تقل عن 40% من المتطلبات الدولية.

الخاتمة: نستطيع القول بأن قطر ولجت أفاق التجارة الخارجية بأوسع أبوابها بتشجيع التبادل التجاري والاستثماري والانتاجي بين دول العالم، وأكدت أنها دولة صديقة ومتعاونة وتسعي لمساعدة كل الدول في أزماتها وضائقاتها الاقتصادية لكونها من كبرى الدول المنتجة للنفط والغاز، وما حققته قطر يعد رؤية مستقبلية بعيدة المدى في الاقتصاد والتنمية والتبادل التجاري والانفتاح على العالم برؤى ثاقبة وبصيرة متفتحة ويقظة تامة. وكذلك على قطر أن تمضي في تنفيذ رؤيتها على هذا المنوال وفتح أذرعها وأيديها بيضاء من غير سوء مسالمة ومحبة للسلام وصديقة كل شعوب دول العالم، وأن تستمر في التعاون والتبادل التجاري والاستثماري، والتتوج بوسام الانجاز الذي منحه العالم لها في نجاح موندبيلها وقد عرفها العالم أجمع فلترفع قطر رأسها عالياً على مدى التاريخ والأزمان، كما خرج البحث بعدة نتائج وتوصيات أهمها:

النتائج وهي:

1 / الانتصار والنجاح في التحدي الأكبر وابرار وجه قطر المشرق وترسيخ مبادئ السلام والأمان والأخلاق و التمسك بالقيم السماوية والمعتقدات الاسلامية السليمة.

2 / تجسيد الكرم والشهامة الخليجية وحسن الاستضافة وحرية الرأي والتعبير.

3 / تشجيع ثقافة التبادل الأخلاقي والتجاري وأقناع العالم بالمبادئ الاسلامية الراسخة واحترام الانسان وحقوقه والأديان والمعتقدات الأخرى.

4 / الانصهار الثقافي والمعرفي والسلوكي والابداعي والتراثي التاريخي.

5 / استطاعت قطر تحقيق تنمية مستدامة وفق رؤية قطر الوطنية 2030م في كافة القطاعات الاقتصادية السياحة والنقل والطرق والاتصالات والعمران والبنى التحتية.

6 / تحقيق الأنتعاش في الاقتصاد العالمي الذي أثرت عليه جائحة كورونا كوفيد 19، والحرب الروسية الأوكرانيا وأزمات الصراع العالمي المحموم بين البلدان المتقدمة ذات السيادة والريادة.

7 / تشجيع التبادل التجاري والاستثماري والانتاجي بين دول العالم، كما ساعد موندیال قطر 2022 كأس العالم على أن تصبح قطر أكبر مركز تجاري عالمي.

8 / أكدت دولة قطر للعالم أنها دولة صديقة ومتعاونة وتسعي لمساعدة كل الدول في أزماتها وضائقاتها الاقتصادية لكونها من كبرى الدول المنتجة للنفط والغاز.

9 / ما حققته قطر يعد رؤية مستقبلية بعيدة المدى في الاقتصاد والتنمية والتبادل التجاري والانفتاح على العالم برؤى ثاقبة وبصيرة متفتحة وبقظة تامة.

كما أوصى البحث

1 / بأن تسير قطر في رؤيتها على هذا المنوال وفتح أذرعها وأيديها بيضاء من غير سوء، مسامحة ومحبة للسلام وصديقة لكل دول العالم.

2 / أن تستمر في التعاون والتبادل التجاري والاستثماري والتتوج بوسام الانجاز الذي منحه العالم لها في نجاح موندیالها.

لأئحة المراجع:

- 1 / المسير، محمد زكي (1990)، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 104.
- 2 / فرهود، محمد سعيد (1981)، مبادئ المالية العامة، دار النشر، جامعة حلب، سوريا، ص18.
- 3 / دراز، ضياء عبدالمجيد (2002م)، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسه شباب الجامعة، 40 شارع الدكتور مصطفى شرفة.
- 4 / الشاذلي عيسي حمد عبدالله، (2003)، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني، دراسة لنيل درجة الكتورة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، الخرطوم.
- 5 / شامية، أحمد زهير (1991)، المالية العامة، عمان، ص 205.
- 6 / صلاح محمد ابراهيم أحمد، (2009)، دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الابيض 1995 – 2005 م دراسة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة بخت الرضا، السودان، غير منشورة، الدويم.
- 7 / عناية، غازي حسين، (2006)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، ص 22.
- 8 / المسير، محمد زكي (1990)، نفقات الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص22، 54، 29.
- 9 / الجزيرة، نت، 2022.